اتفاق إنشاء
غرفة اقتصادية أردنية مصرية مشتركة

إن اتحـــاد غرف التجارة الأردنية وغرف الصناعة الأردنية والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية سعيا منهما إلى تدعيم روابط التعاون والتنسيق بين البلدين ورغبة مـــنهما في تنمية التعاون القائم بينهما، ووصولا للتنسيق الاقتصادي الكامل وإيمانا بالـــدور الهـــام الـــذي أصـــبحت تلعـــبه الغرف المشتركة في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصـــادية فـــي جميع المجالات وحرصا على توفير افضل الإمكانيات والسبل لتنفيذ وتوطيد الاتفاقيات المبرمة بين القطرين الشقيقين اتفقا على ما يلي:-

المادة الأولى

تأسيس غرفه مشتركة تسمى (الغرفة الاقتصادية الأردنية- المصرية المشتركة)

المادة الثانية

تسعي الغرفة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

- تعزيـــز و تنمـــيه التعاون الاقتصادي في جميع المجالات التجارية و الصناعية والزراعيه.
- إبداء الرأي و تقديم الاقتراحات و التوصيات حول الأساليب و الوسائل التي من شأنها أن تساعد علي تكثيف الجهود و توثيق العلاقات بين الأفراد و الشركات و المؤسسات القائمة في كلا البلدين.
- جمع و توزيع المعلومات و الإحصائيات الاقتصادية بين البلدين.
- المســـاهمة فـــي تنمـــيه تـــبادل النشرات والمعلومات الاقتصادية و التنظيمية وغيرها من الوسائل الاقتصادية المشتركة .

- تنظيم الزيارات بين المهتمين بالتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والمشاركة في الندوات والتجمعات الاقتصادية والمؤتمرات والحلقات الدراسية والمعارض الوطنية وتنظيمها والتي تقام من حين إلى أخر في كلا البلدين.
- القيام بالمبادرات والدراسات و تقديم الاستشارات والمساعدات الممكنة لتأسيس الشركات المشتركة في مختلف القطاعات .
- العمل على تسوية الخلافات التجارية ومحاولة التوفيق بين وجهات النظر من خلال لجنة للتوفيق والتحكيم تنشأ بموجب قرار من مجلس أداره الغرفة المشتركة .
- العمل على التعريف بالمنتجات والإمكانيات الاقتصادية المتاحة بين البلدين والمساعدة على إجراء البحوث والدراسات التسويقية لسلع أحد البلدين في أسواق البلد الأخر.
- إصدار دليل اقتصادي موحد للتعريف بالمنتجات والشركات والمؤسسات الوطنية في كل بلد .
- المساهمة في تسهيل تعاون المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بتبادل الخبرات وتوفير التدريب الفني والتقني .

المادة الثالثة

يدير الغرفة مجلس أداره يتكون من

اثنان وعشرون(٢٢)عضوا٠

يختار الجانب الأردني أحد عشر عضواً(١١)٠

ويختار الجانب المصري أحد عشر عضواً(١١) ٠

ويضع مجلس الإدارة كافة التنظيمات المالية والإدارية اللازمة لسير العمل بالغرفة المشتركة تحددها اللائحة التنفيذية بما يتفق مع بنود هذا الاتفاق .

المادة الرابعة

رئاسة المجلس ونيابتها يتبادلها الجانبان مرة كل سنتين

المادة الخامسة

يجتمع المجلس مرتين على الأقل كل سنة بالتناوب وله أن يجتمع بصفة استثنائية متى دعي إلى ذلك وبدعوة من رئيسيه أو نائبيه في حالة غيابهما

المادة السادسة

يكون للغرفة مقران رئيسيان أحدهما بالقاهرة ويكون مقره الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بجمهورية مصر العربية ، والأخر يكون مقره اتحاد غرف التجارة الأردنية ويتولى مجلس الإدارة تسمية منسق لكل من المقرين .

المادة السابعة

مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات وفى حالة خلو عضوية أحد الأعضاء يحق للجهة المعنية اختيار العضو الذي يحل محله عن المدة الباقية .

المادة الثامنة

يتم إنشاء لجان تخصصية أو مجموعات نوعية بهدف دراسة المصالح المشتركة بين القطاعات المماثلة في البلدين .

المادة التاسعة

لا يجوز تعديل هذا الاتفاق ألا بموافقة الطرفين ، بناء على اقتراح من مجلس الإدارة .

المادة العاشرة

تنشأ لجنة للتوفيق والتحكيم ، تكون مهمتها العمل على التوفيق والتحكيم وتسوية الخلافات التي قد تنشأ في وجهات النظر عند تطبيق بنود هذا الاتفاق مكونة من ستة أعضاء على النحو التالي :-

- منسقي الغرفة في كلا البلدين .
- عضوين من الجانبين في البلدين .
- عضوين من مجلس التوفيق والتحكيم في الجانبين .

المادة الحادية عشرة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد توقيعه من الجانبين واعتماده من طرف السلطات المعنية في كلا البلدين .

حرر ووقع من اصلين في القاهرة يوم الاثنين ٢٢ شعبان ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٨ أكتوبر(تشرين أول)٢٠٠٢ميلادية .

عن اتحاد غرف التجارة الأردنية

حيدر مراد

رئيس الاتحاد

عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

خالد أبو إسماعيل

رئيس الاتحاد